

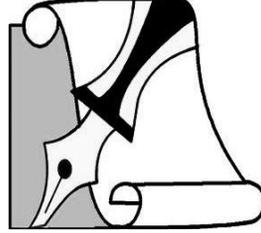


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

ملحمة جهادية في سجن جلبوع

1 - الرواية الاسرائيلية:

وصفت القناة "12" الإسرائيلية، عملية انتزاع الفلسطينيين الأسرى الستة حريتهم وخروجهم من سجن جلبوع المنيع فجر يوم 2021/9/6 بالخطيرة. وقالت إن حفر النفق استمر عدة سنوات. وأضافت أن الأسرى حفروا داخل المرحاض في زنازنتهم، ما أوصلهم إلى مجاري الصرف الصحي، إلى أن اخترقوا الأرض الخارجية للسجن وحفروا دائرة صغيرة مكنتهم من انتزاع حريتهم. وأوضحت أن العملية وقعت داخل الجناح رقم 2 الذي يقع قرب السياج الخارجي لسجن جلبوع، شديد الحراسة. والتفصيل الأبرز وغير المؤكد الذي نقلته صحف إسرائيلية، هو أن 6 سيارات فلسطينية كانت بانتظار الأسرى قريباً من السجن لحظة هروبهم، وهي التي أقلتهم إلى جهة غير معلومة.

لقد بنى الاحتلال سجن جلبوع عام 2004، ويقع شمال فلسطين المحتلة، وهو من السجون المصنفة بأنها شديدة الحراسة والتحصين. وذكرت قناة "كان" العبرية أن هناك تخوفات من تمكن الأسرى الستة من دخول مناطق السلطة الفلسطينية. وفي وقت لاحق، أشارت القناة نقلاً عن مصادر أمنية، إلى أن "زكريا الزبيدي انتقل إلى الزنازنة التي تم الهروب منها بناء على طلبه". وأفادت هيئة البث بأن "أعمال البحث عن الأسرى الفلسطينيين الستة الذين فروا من سجن "جلبوع" مستمرة من دون هوادة". وبحسب الهيئة فإن "كاميرات المراقبة التابعة للسجن تظهر أن اثنين من الأسرى الفارين توجهوا شمالاً باتجاه طريق عين حارود، إلا أن الشرطة تعتقد بأن هذه الخطوة جاءت لتضلل قوات الأمن". وكشفت "كان" أن "كاميرات المراقبة وثقت عملية الفرار، غير أن السجناء لم يتابعوا الكاميرات في الوقت الفعلي"، لافتة إلى أن "مصلحة السجون تفحص شبكات حول استغراق الحراسة التي تواجدت في برج المراقبة قرب الفوهة التي خرج منها الستة بالنوم".

في الجانب الرسمي قام رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينيت، بعقد جلسة مشاورات أمنية ثانية، على خلفية تحرر الأسرى، وشارك في الجلسة وزير الدفاع بيني غانتس، والأمن الداخلي عومير بارليف، ورئيس الشاباك، نداف ارغامان، ومفتش الشرطة العام، الجنرال يعقوف شبتاي، ومفوضة مصلحة السجون، الجنرال كيتي بييري، وآخرون. ولفتت إذاعة "كان" إلى أن "الشرطة تحقق في شبهات حول ضلوع سجانين إسرائيليين في هروب السجناء الأمنيين الستة من سجن "جلبوع"، وأن وحدة التحقيق مع السجانين في الشرطة تشارك أيضا في التحقيقات الجارية".

موقع "واللا" الإخباري العبري أيضاً ذكر أن قوات كبيرة من حرس الحدود والجيش الإسرائيلي ووحدات أمن السجون الإسرائيلية، تم نقلها إلى منطقة بيسان (شمال فلسطين المحتلة عام 48)، حيث يتواجد السجن، إضافة إلى نشر أكثر من 260 نقطة تفتيش في جميع أنحاء البلاد. وأضاف "وفقا لمعطيات التحقيقات الأولية، فإن السجانة الإسرائيلية التي قامت بالحراسة في برج الحراسة فوق بئر النفق الذي فر منه الأسرى غفت خلال ورديتها". وأشارت التحقيقات إلى أن حفر النفق الذي استخدمه الأسرى الستة في عملية انتزاع الحرية الناجحة من السجن استغرق نحو عام كامل ويتراوح طوله بين 20 إلى 25 مترا وأن الحفر جرى بواسطة عدد محدود من الأسرى. ووفقا للتحقيق فإن الأسير زكريا زبيدي أحد الأسرى الفارين، طلب من ضابط مخابرات السجن قبل يوم واحد من تنفيذ عملية انتزاع الحرية، الانتقال إلى الزنزانة رقم 5 في قسم 2 في سجن جلبوع لليلة واحدة، وقوبل طلبه بموافقة السجانين. وقال الموقع: إنه في غضون ذلك، بدأت صورة الهروب تتضح، ويعتقد المتعقبون أن الأسرى الفارين ساروا مسافة ثلاثة أميال حتى صعودوا إلى سيارة كانت تنتظرهم خارج السجن، حيث عثرت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، على آثار أقدام، مما أدى بهم إلى استنتاج مفاده أن الأسرى الفارين قاموا بتغيير ملابسهم قبل ركوب السيارة، وقام أحدهم على الأقل بتغيير حذائه. بالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن اثنين من الأسرى الفارين قد انتقلا إلى الأردن، وأربعة آخرون في البلاد (في الداخل المحتل). ومن بين الأربعة يختبئ اثنان على ما يبدو في بلدة "مجدل شمس" في مرتفعات الجولان السورية المحتلة. وقالت شرطة الاحتلال إنها عززت أنظمة الأمن في الأماكن التي تتجمع فيها أعداد كبيرة من الإسرائيليين، بما في ذلك مراكز التسوق والمعابد اليهودية. وبحسب الموقع، بدأت عملية هروب الأسرى من السجن في تمام الساعة الواحدة و49 دقيقة (بالتوقيت المحلي)، فجر الاثنين، حيث تلقت الشرطة

مكالمة من مستوطن إسرائيلي كان يسافر على شارع "71" الواصل بين "بيسان" و"العفولة"، وقال إنه شاهد مشتبهين يحملون شيئاً ما في أيديهما. وفي تمام الساعة الواحدة و58 دقيقة وصلت دورية شرطة إلى المكان، وأستجوبت شاهداً قال إنه رأى مشتبهاً به. وفي تمام الساعة الثانية و14 دقيقة فجرأ، أبلغ نائب قائد محطة بيسان إدارة سجن "جلبوع" عن البلاغات التي تلقتها الشرطة حول مشاهدة مشتبهين في محيط السجن. وبعد نحو ساعتين من الاتصال الأول الذي تلقتة الشرطة، أي في تمام الساعة الثالثة و29 دقيقة فجرأ، أبلغت إدارة السجن عن "ثلاثة أسرى مفقودين". وفي تمام الساعة الرابعة، "تبين فقدان أثر ثلاثة أسرى آخرين". وأضاف أن الشرطة الإسرائيلية قامت بتحليل كاميرات المراقبة في الطرق المحيطة من أجل تعقب الأشخاص الذين يعتقد أنهم قدموا يد العون للأسرى الفارين، كما تفحص الشرطة الإسرائيلية، احتمالية تورط سجانين داخل سجن "جلبوع" في عملية هروب الأسرى الستة. وقال مصدر امني إسرائيلي رفيع للموقع: "إن هذه كانت سلسلة من الإخفاقات الخطيرة جداً وأنه لم يكن ممكناً في زنزانة السجن حيث كان ممنوعاً الاحتفاظ بملعقة صغيرة". وأضاف متسائلاً: "كيف حفروا تحت أنوف الحراس، وأين ذهبوا يرمل الحفريات، وكيف أجروا مكالمات خلوية من السجن؟". ورأى أن حفر نفق بالطول وبهذه الجودة عملية طويلة تتطلب قدراً كبيراً من التنظيم. ووفق ما أعلن "نادي الأسير" الفلسطيني؛ فإن الأسرى الفارين هم: زكريا الزبيدي (45 عاماً) ومناضل يعقوب عبدالجبار نفيعات (32 عاماً) ويعقوب محمود أحمد قادري (39 عاماً) وأيهم فؤاد نايف كاماجي (35 عاماً) ومحمود عبدالله علي عارضة (46 عاماً) ومحمد قاسم أحمد عارضة (39 عاماً).

الهارب الأكثر شهرة هو بلا شك قائد فتح السابق زكريا زبيدي، الذي أشرف على هجمات ضد إسرائيليين خلال الانتفاضة الثانية من معقله في جنين. وهو مسؤول عن العديد من العمليات، بما في ذلك تفجير انتحاري في قلب تل أبيب أسفر عن مقتل امرأة إسرائيلية. ويروي الزبيدي أن دوره في الأنشطة المعادية لإسرائيل جاء بعد استشهاد والدته وشقيقه، اللذين قال أنهما قُتلا برصاص جنود إسرائيليين خلال معارك شوارع في جنين خلال الأيام الأولى للانتفاضة. وجاءت العملية رداً على موجة من التفجيرات الاستشهادية الفلسطينية.

الزبيدي عُرف أيضا بعلاقاته الوثيقة مع البعض في اليسار الإسرائيلي الراديكالي المناهض للصهيونية، الذين رأوا فيه شريكا محتملا. واشتهر بعلاقته بالناشطة المناهضة للصهيونية تالي فحيمة - التي اعتنقت الإسلام فيما بعد. وتوجهت فحيمة إلى منزله في جنين لتكون بمثابة درع بشري يمنع الجيش الإسرائيلي من استهدافه.

2 - سجن جلبوع "غوانتنامو إسرائيل":

عام 2004 افتتحت إدارة سجون الاحتلال الإسرائيلي سجن "جلبوع"، بإشراف خبراء إيرلنديين، ويومها تقاخرت بأنه الأشد تحصيناً بين سجونها، وأكثرها صرامة في الإجراءات وفق المعايير العالمية، وزجت فيه بمئات الأسرى الفلسطينيين بعد حملات اعتقال واسعة شهدتها سنوات انتفاضة الأقصى. ويحتجز الاحتلال في السجن الذي يسميه "القلعة الحصينة" أو "صندوق الخزنة"، أسرى فلسطينيين يتهمهم الاحتلال بالمسؤولية عن تنفيذ عمليات داخل أراضي فلسطين المحتلة عام 1948. ويقول الأسير الفلسطيني المحرّر، أمير مخول، إن "السجن تمّ تصميمه على أساس أقسام منفردة لا تتصل بينها وكأنّ كل قسم هو سجن منفرد، وكل خروج من القسم يمر في مسارات داخلية محاطة بالجدران والأسلاك وأجهزة الرقابة". ويبيّن أنّ "أرضيّة السجن مبنية من الباطون المسلّح وبطبقة فولاذية من تحتها من صفائح الفولاذ الذي تصنع منه دبابات المركّافا والسجن مخصص لذوي الأحكام العالية والمؤبدات". وأشار مخول إلى أنّ "السجن مُحاط بكلاب الحراسة وأجهزة المراقبة، ويقوم السجانون يومياً بالفحص الأمني لأرضية الزنازين ولمتانة الأبراش أي "الأسرة الحديدية"، وللمرحاض وللنوافذ الحديدية".

في عام 2014 جرت محاولة شبيهة في السجن بمحاولة الهروب الناجحة التي تمت مؤخرًا، ولكن تمّ إحباطها بعد العثور على نفقٍ امتدّ عدّة أمتار، وفي أعقاب ذلك قررت مصلحة السجون تغيير كل المرحاض في السجون واستبدال المرحاض "الأرضي" بالمرحاض الإفرنجي "الكرسي" وبناء أرضية من الباطون والشبائيك الفولاذية، كما قاموا بتغيير قنوات الصرف في أرضية ساحات السجن وفتحها يومياً للتأكد من عدم وجود تراب أو حجارة كدلالة على حفر نفق.

من جهة أخرى، تقول مؤسسات الأسرى إنّ "سجن جلبوع يتكون من 5 أقسام في كل قسمٍ منها 15 غرفة، تتسع كل منها لـ 8 أسرى ويُعاني الأسرى فيه من ظروفٍ بيئيةٍ وإنسانيةٍ صعبةٍ للغاية". وصرّح مدير مركز

أطلس للدراسات في غزة والأسير المحرر، عبد الرحمن شهاب، أنه "من يعرف سجن جلبوع يعرف حجم المعجزة في عملية التحرر". وأضاف أن "كل غرفة من غرف سجن جلبوع تسمى الخزنة بسبب قوة تحصينها"، مشيراً إلى أن الفتحة الصغيرة التي خرقها الأسرى "هي بقطر 40 سم وتطلبت منهم تخفيف أوزانهم بشكل كبير".

"جلبوع"، كان ذا سمعة جيدة لدى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، إلا أن كل ذلك بات من الماضي، إذ انهارت هذه القلعة المظلمة على أيدي ثلثة من ستة فلسطينيين أبطال، ستة فقط كانوا قادرين على كسر هيبة الشباك ووزارة الأمن الداخلي الصهيونية.

قد يقول قائل: هذه مبالغاة عاطفية، لكن من عاش تجربة الأسر، وتحديدًا في هذا السجن، يُدرك جيداً أن كلمة معجزة لا تفي لوصف ما قام به هؤلاء الأبطال، ومعجزتهم تجاوزت ارتداداتها حدود فلسطين، لتَهزّ شجرة الأمتين العربية والإسلامية. فأن يتمكن ستة أسرى فلسطينيين من انتزاع حريتهم من أشد السجون الإسرائيلية أمناً وحصيناً، فتلك حالة مدهشة من قوة الإرادة وحسن التخطيط. ومع الإقرار الأولي للمؤسسة الأمنية الصهيونية، بأن ما جرى في معتقل جلبوع هو خطير جداً، يستدعي استنفاراً غير مسبوق، فإن هذا الإقرار يتوافق مع حقيقة أخرى حاول الإسرائيليون إغفالها، كما حاولت سلطة رام الله، الاستخفاف بها، وهي أوضاع الأسرى والمعتقلين داخل الزنازين الإسرائيلية، والظلم الكبير الذي يتعرض له أسرى فلسطين داخل المعتقلات الصهيونية.

من وراء القضبان، ومن خلف الجدران المعتمة، ستة أسرى يلعنون الظلام، ويكسرون القيد، ويتوقون للحرية، كما آلاف الأسرى الذين لم يخلوا يوماً بالتضحية مثلما تبخل سياسة فلسطينية على قضيتهم، شأنها شأن بقية القضايا المتروكة لإرادة المحتل وشروطه واتفاقاته مع السلطة الفلسطينية، التي استطاعت إسرائيل من خلالها أن تملي عليها شروطاً إذلالية للإفراج عن المعتقلين والأسرى، والذين يصبحون مطاردين في "حريتهم" من قبل أجهزة السلطة وأمنها المُلزم بتعهد سيئ الصيت والأداء، خدمة للمحتل، لا لحماية المناضلين والمقاومين. والأهم من كل ما سبق أن قضية المعتقلين والأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، والتنسيق الأمني الفلسطيني الإسرائيلي، قطع كل الخيوط المربوطة بين المعتقلين وقياداتهم السياسية وتحديدًا معتقلي "فتح"، فالإهمال الرسمي لم يكن عفويًا من حزب السلطة الفلسطينية أو وليد اللحظة، إنما نتويجاً لسياق طويل

من الإهمال المتراكم، يبدأ بحقوق الأسير المالية وكفالة الحياة الكريمة لأسرهم، كما الرعاية الاجتماعية والمعنوية للأسرى، ويتصدر غياب العمل الجدي من أجل تحرير الأسرى، والضغط على سجانهم لتخفيف مظاهر قمعهم، وإبقاء قضية الأسرى نافذة مفتوحة فقط للتضامن مع صمودهم في كل جولة مواجهة، وإضراب عن الطعام يخوضها الأسرى، لا تكفي لكسر قيد السجان.

المنتبع لتاريخ الحركة الوطنية الأسيرة، في العقود الماضية التي تلت اتفاق أوسلو، يقف أمام صفحة مشرقة من تاريخ نضال المعتقلين زاخرة بالعطاء والتضحية، إضافة لقوة الإرادة التي تحدد الصعاب وقهرتها في كوة الحرية بسجن الجلبوع، رغم واقع التحديات وبطش السجان وعنجهيته.

لقد بقي الأسرى الفلسطينيون في معتقلات الاحتلال الطليعة والرمز المقاوم، رغم تلبذ غيوم الانكسار والحسرة. يجب الغوص في هموم وقضايا المعتقلين و"ألوية" مفترضة من سلطة وحركة تحرر وطني، إلا أن إفرزات الواقع الفلسطيني ومفاوضاته مع الاتفاقات الأمنية قلب جميع المعادلات وألغى سلم الأولويات، ووضع تعريفات جديدة للأسرى غير "الملطخة أيديهم بالدماء" والأمنيين والإداريين والخطرين، تعريفات وافقت عليها السلطة الفلسطينية منذ سنوات طويلة، وتعمل أجهزتها الأمنية وفق هذه القاعدة لمطاردة من تشته به سلطات الاحتلال بالجهد والنضال.

الاستنفار الأمني لأجهزة أمن السلطة الفلسطينية هو الواقع الآن بحسب سوء تجربتها وعملها وأدائها في المجتمع الفلسطيني، والبحث عن ثمن لقاء جمع وتقديم معلومات عنهم في "حرية" مؤقتة من المناضلين والمقاومين.

إن حماية "الفارين" من سجون الاحتلال مسؤولية وطنية أولى، هذا نظرياً في واقع سلطة التنسيق الأمني، والخوف الكبير من الفرار الكبير للأسرى يتقاسمه السجان الإسرائيلي مع أفراد الأمن الفلسطيني العميل. وبحسب تجارب طويلة ومريرة، فإن الاستنفار الأمني لأجهزة أمن السلطة الفلسطينية هو الواقع الآن بحسب سوء تجربتها وعملها وأدائها في المجتمع الفلسطيني، والبحث عن ثمن لقاء جمع وتقديم معلومات عنهم في "حرية" مؤقتة من المناضلين والمقاومين للاحتلال؛ هي مهام أولية بديلة عن شعارات يوم الأسير والتضامن معه، مما يضاعف عذابات الأسرى المحررين أو الفارين من الزنازين. والسياسة الأمنية الحاكمة التي تتبعها سلطة رام الله على الأسرى بعد أن بادلت قضيتهم بأثمان التآمر عليهم؛ تتصدر عمل وبرامج أجهزة أمنها. ان

الدعم والإسناد والتضامن مع الأسرى المتحررين وقضيتهم، هي قضية كل فلسطيني وكل انسان حر وشريف، وبحاجة لتعالي الأصوات وحشد التظاهرات المنادية بتحرير كل الأسرى، وحماية الخروج الكبير نحو الحرية. بهذه العملية الأسطورية تحرر ستة أسرى من بينهم خمسة محكومين مدى الحياة، ومن بينهم ثلاثة أشخاص مسجلين لدى إدارة السجن بأن لديهم "احتمالية عالية للهروب"، وهو ما يعني أنهم تحت رقابة أكبر وإجراءات أكثر تشدداً، ومع ذلك تمكنوا من الانسحاب وغادروا المكان واكتشفتهم قوات الاحتلال بعد أكثر من ثلاث ساعات على هروبهم، أي إنها كانت عملية نظيفة لم تشهد أي اشتباك أو مطاردة ولم يشعر بها الحراس إلا بعد فوات الأوان.

3 - التحقيق في الإخفاقات:

صنف نجاح الأسرى الأبطال في انتزاع حريتهم من أهم السجون الإسرائيلية منعة وتحصينا باعتباره واحداً من أكبر الإخفاقات الأمنية والاستخباراتية في تاريخ دولة الاحتلال. وسارعت الصحف الإسرائيلية لتناول الحدث ونشر العديد من التقارير التي حاولت الإجابة عن أكثر الأسئلة تداولاً بشأنه، قبل أن يصدر قرار قضائي بحظر النشر في الموضوع، وهو ما حدث بالفعل بقرار من إحدى المحاكم أعلنه المتحدث باسم الشرطة الإسرائيلية. وانشغل الإعلام الإسرائيلي بالحديث عن الأسرى وخلفياتهم الفكرية، والحديث عن تاريخ سجن جلبوع وبنيتة وإجراءاته ومعاييره الأمنية، إلى جانب محاولات لفهم "الخزي الكبير" الذي لحق بالاسرائيليين كما دعتة شبكة CNN الأمريكية.

أين الرمال التي أخرجها الأسرى المتحررون من النفق؟ وكيف حفروا؟ وإلى أين سيذهبون؟ هل كان معهم هاتف محمول؟ كيف اجتمعوا في زنزانة واحدة؟ وهل حصلوا على مساعدة خارجية؟

هذه نماذج من الأسئلة التي سعت وسائل الإعلام الإسرائيلية للإجابة عنها في الساعات الأولى التالية لعملية انتزاع الحرية. إلا أن هناك أسئلة أخرى لم تتعرض لها تلك الصحف، منها كيف حسب الأسرى الفارون المسافة وقدرت أبعاد الحفر واتجاهه؟ وكيف تحركوا بعد خروجهم على مسافة قريبة من الأسوار المراقبة بالكاميرات والحراس من دون أن ينتبه إليهم أحد؟ وعلى صعيد التحقيق في إخفاقات مصلحة السجون، كشف أن السجنانيين والسجانين الموكلين بمراقبة الكاميرات والمرابطين فوق أبراج الحراسة، كانوا نائمين خلال عملية

الفرار. وأن الأسرى تمكنوا من حفر النفق الذي هربوا منه طيلة سبعة شهور على الأقل، من دون أن يشعر بهم أحد. وأكدت مصادر أمنية إسرائيلية أن الوحدة القطرية للتحقيق مع السجانين، التابعة لوحدة «لاهاف 433» باشرت في جمع الشهادات من موظفي السجن، للاشتباه في أن الأسرى تلقوا مساعدة من السجانين أو موظفي السجن ساهمت في هروبهم. وصرح المفتش العام للشرطة، يعقوب شبتاي، بأنه أصدر تعليمات لمجابهة خطر أن ينفذ الأسرى عملية خطف أو قتل، وعليه نشرت الشرطة حوالي 720 دورية و200 حاجز في جميع أنحاء البلاد. في المقابل، يواصل الجيش الإسرائيلي تعزيز قواته في الضفة الغربية، خصوصاً في محيط مدينة جنين، شمال الضفة، التي يتحدر منها جميع الأسرى المتحررين. ووفقاً للتليخيص الأولي للتحقيقات، أعلنت أجهزة الأمن الإسرائيلية الجدول الزمني لعملية الفرار من السجن، على النحو التالي: في حوالي الساعة الواحدة والنصف من فجر الاثنين، دخل الأسرى الستة إلى حمام زنزانة 5 في القسم 2 في سجن جلبوع)، وقاموا برفع البلاطات المعدنية في أرضية حمام الزنزانة، ودخلوا الواحد تلو الآخر إلى فتحة النفق الضيقة. وزحف الأسرى في النفق الذي يتراوح طوله من 20 - 25 متراً، إلى مخرج النفق الذي كانوا قد حفروه مسبقاً، ويبعد أمتاراً قليلة عن جدار السجن، ويقع مباشرة تحت برج مراقبة. وقد قام الأسرى بتبديل ملابسهم لحظة خروجهم من فتحة النفق، وشرعوا بعملية الفرار. وفي تمام الساعة الواحدة و49 دقيقة، تلقت الشرطة مكالمة من مواطن إسرائيلي كان يسافر على شارع 71 الواصل بين بيسان والعمقولة، وقال إنه شاهد مشتبهين يحملان شيئاً ما في أيديهما. وفي تمام الساعة الواحدة و58 دقيقة وصلت دورية شرطة إلى المكان، واستجوبت شاهداً فقال إنه رأى مشتبهاً به. وفي تمام الساعة الثانية و14 دقيقة فجراً، أبلغ نائب قائد محطة بيسان، إدارة سجن جلبوع، عن البلاغات التي تلقتها الشرطة حول مشاهدة مشتبهين في محيط السجن. وبعد نحو ساعتين من الاتصال الأول الذي تلقته الشرطة، أي في تمام الساعة الثالثة و29 دقيقة فجراً، أبلغت إدارة السجن عن «ثلاثة أسرى مفقودين». وفي تمام الساعة الرابعة، «تبين فقدان أثر ثلاثة أسرى آخرين». وبحسب التحقيق الإسرائيلي، فإن عدداً محدوداً للغاية من الأسرى كانوا مطلعين على خطة الهروب، وأن أسيراً سابقاً كان يفترض أن ينضم إليهم لكنه تراجع في اللحظة الأخيرة.

4 - الشعور بالصدمة والخيبة:

سادت عاصفة كبيرة من الانتقادات والسخرية وحالة من الغضب والصدمة مختلف المحافل الإسرائيلية الأمنية والعسكرية والسياسية، عقب نجاح ستة أسرى فلسطينيين في اختراق كافة أنظمة سجن جلبوع وتحصيناته الأمنية والهرب عبر نفق يبدو أنه حفر على مدى أشهر أو سنوات. وكشف عن تمكن الأسرى الفلسطينيين الستة، ومعظمهم من أصحاب الأحكام العالية، من الفرار من سجن "جلبوع" الذي يوصف إسرائيليا بأنه "شديد الحراسة". وأكد رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي نفتالي بينيت، على الاثر، بأن فرار ستة معتقلين أمنيين فلسطينيين من سجن "جلبوع" عبر نفق حفروه أسفل مغسلة، "حدث خطير يلزم جميع الأجهزة الأمنية بالتحرك". وتحدث بينيت مع وزير الأمن الداخلي عומר بار ليف بعد فرار الأسرى الفلسطينيين، وأوضح بيان صادر عن ديوان رئيس الوزراء، أنه يتم إطلاع بينيت على آخر المعلومات حول عمليات البحث والتحري عن الأسرى الفارين، كما أنه سيجري مشاورات وفق الحاجة. من جانب آخر، أكد جيش الاحتلال الإسرائيلي، أن قواته وجهاز "الشاباك"، يساندان الشرطة ومصلحة السجون في أعمال التمشيط بحثا عن الأسرى، موضحا في بيان له، أنه "تم تخصيص عدة قطع جوية لأعمال استطلاع، إضافة إلى القوات المنتشرة في منطقة الضفة الغربية". وأكد مصدر أمني إسرائيلي في حديث مع القناة "12" العبرية، أن "الحادث خطير ومخرج"، كاشفا عن أن "عملية الهروب تم التخطيط لها منذ مدة طويلة دون أن تستطيع مصلحة السجون كشفها". واعتبر مسؤول كبير في جهاز شرطة الاحتلال، عملية هروب الأسرى، "أحد أخطر الحوادث الأمنية بشكل عام"، وفق ما نقلته القناة. وفي تعبير واضح عن الشعور بالصدمة مما حدث، قال مصدر أمني لموقع "واللا" العبري، إن "الحديث يدور عن سلسلة إخفاقات خطيرة"، متسائلا: "كيف نفذوا الحفر من دون علم السجانين، في واحد من أكثر السجون أمانا؟ وكيف تمكنوا من إخفاء النفق والرمل الناتج عن عملية الحفر؟"، وأوضح المصدر أن "كل الأجهزة الأمنية تشارك في الملاحقة". وأكد مسؤولون في مصلحة السجون والشرطة الإسرائيلية، الشروع الفوري بعملية تمشيط واسعة تشارك فيها الشرطة والقوات الخاصة والجيش، كما تمت الاستعانة بالكلاب البوليسية والطائرات المروحية بالإضافة إلى نصب نقاط تفتيش في محيط المنطقة. ونشرت مصلحة سجون الاحتلال، صورا ومقاطع فيديو تظهر نفقا ضيقا حفر أسفل مغسلة في حمام الزنزانة التي كان يقيم فيها الأسرى، أبطال عملية التحرر الذاتي. وفور اكتشاف عملية الهروب نبه ما يعرف بقائد منطقة لواء الشمال في الشرطة الإسرائيلية شمعون بن شابو، أنه "لا توجد إرشادات أمنية لسكان المنطقة بعد الحادث"،

حادثا المستوطنين في تلك المناطق بـ"توخي مزيد من الحذر". وقال في بيان نقله موقع "تايمز أوف إسرائيل": "لا يوجد هناك ما يدعو إلى تغيير روتينكم، ولكن ستكون هناك أعداد كبيرة من القوات داخل مدينتي العفولة و"بيت شان" وبلدات أخرى، لكنني أطلب إظهار المزيد من اليقظة لوجود أي شيء مريب". وذكر الموقع، أن وزير الأمن بيني غانتس، النقي برئيس "الشاباك" نداف أرغمان، وقائد القيادة المركزية للجيش الإسرائيلي الميجور جنرال يهودا فركش ورئيس عمليات الجيش الإسرائيلي الميجر جنرال عوديد باسيوك، فور اكتشاف "فرار" الأسرى. وأكد مكتب غانتس، أن "وزير الأمن، أمر بتعزيزات للمعابر الحدودية والمنطقة المحيطة بالحدود، مع الاستعداد للقيام بأي إجراءات مطلوبة للقبض على الأسرى، بالتنسيق الوثيق مع جهاز الأمن العام (الشاباك) وأجهزة الأمن الأخرى". وأكدت مصلحة السجون الإسرائيلية، أن "عملية الهروب حدثت حوالي الساعة الـ1:30 من فجر الاثنين، وتلقت الشرطة بلاغات عن أشخاص يتجولون في منطقة السجن بعد ذلك بوقت قصير". وبحسب هيئة البث الإسرائيلي الرسمي "كان"، فإن الأسرى الذين تمكنوا من الهرب إضافة إلى الأسير زكريا الزبيدي (قائد كتائب شهداء الأقصى الجناح المسلح لـ"فتح" في جنين سابقاً) ينتمون لحركة الجهاد الإسلامي .

5 - صورة اسرئيل بعد "الفرار" الكبير:

بعد الفشل الأمني الذريع الذي منيت به المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بإسرداد ستة أسرى فلسطينيين حريتهم من أعتى سجون الاحتلال وأشدها تحصيناً، فإن هذه العملية المعقدة بذاتها، أيضاً انبثق عنها تعقيدات وتغييرات ومعضلات وتخوفات لدى الاحتلال منها:

أولاً: أصبح هؤلاء الأسرى الستة أيقونة ذات تأثير جارف في حاضر ومستقبل الصراع مع المحتل.

ثانياً: على الصعيد العملي، تسببت هذه العملية بتكلفة أمنية وعسكرية ومعنوية هائلة للشرطة والشاباك والجيش الإسرائيلي، بالإضافة إلى الموساد .

ثالثاً: تعد هذه العملية فضيحة بل طامة كبرى للاحتلال من شأنها أن تقود إلى تغييرات بنوية كبيرة تمس مصلحة السجون الإسرائيلية "الشاباك" وجهاز الأمن الداخلي العام "الشاباك".

رابعاً: هذه العملية شكّلت عبئاً أمنياً أثقل كاهل الاحتلال، حيث تم استنفار قوات الجيش الإسرائيلي والشاباك والشرطة في كل فلسطين وليس فقط في الداخل أو الضفة، (لأنه برزت مخاوف اسرائيلية وإن كانت مستبعدة وغير منطقية، تقول بإمكانية وصول الأسرى أو بعضهم إلى قطاع غزة).

لقد بدت إسرائيل، بعد عملية تحرّر الأسرى الستّة من معتقل جلبوع، في وضع لا تُحسد عليه. فلم تكن هناك مؤشّرات واضحة بشأن مدى قدرتها على إيجاد الأسرى وإعادتهم إلى المعتقل، الأمر الذي وضع تل أبيب في موقف حرج. والأمر هنا لا يقتصر على التعامل مع العملية بحدّ ذاتها، بل يتعدّاه إلى التدايعات المترتّبة على عدم إيجادهم. وإذا لم تُعدّ إسرائيل اعتقال الأسرى الفلسطينيين الستّة، الذين نجحوا في تحرير أنفسهم من معتقل جلبوع، فستكون أمام تدايعات صعبة على أمنها، يتعدّر تصوّر حدّها النهائي. فما يترتّب على تحرّر الأسرى شيء، وما سيستجلبه عدم التمكن من إعادتهم إلى الأسر شيء آخر. وإذا كان بمقدور إسرائيل أن تقول إن الفشل في منع العملية لن يتكرّر، كونها ستتخذ إجراءات تحول دون ذلك، إلّا أنها ستعجز عن تدارك تبعات نجاح الأسرى في التواري، والفشل في العثور عليهم وإعادتهم، أحياء أو أمواتاً، كما يتردّد في الإعلام العبري. إذ سيشتغل هذا عامل تشجيع كبير في الوعي الفلسطيني، سيدفع أسرى آخرين إلى محاكاة ما جرى والتخطيط لعمليات أخرى، عبر استغلال أيّ ثغرة يجدونها في منظومة المعتقلات. وفي الوقت نفسه، سيحفّز التطوّر الأخير الفلسطينيين عموماً على تحدّي المنظومة الأمنية الإسرائيلية التي تُبنت عجزها وتقلّص تحكّمها، في ما يمثّل ثقباً كبيراً في مستوى الردع لديها، تمتدّ تدايعاته على أكثر من مستوى واتجاه، في حركة الصراع مع العدو، وبما يتجاوز قضية الأسرى.

الواضح أن إدراك إسرائيل لكل ما تقدّم هو الذي يحكم إصرارها على إعادة الأسرى الستّة، في مسعى تتكافل فيه الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام. ومن هنا، يجدر التعامل مع أيّ تقرير أو خبر أو تحليل أو أسئلة في الإعلام العبري، على أنها جزء من معركة العثور على المحرّرين، بل إن الحديث عن أنه لا يوجد «طرف خيط» لدى المحقّقين بشأن وجهة هؤلاء، ربّما يمثّل حديثاً تضليلياً، يتعيّن التعامل معه بحذر شديد، والامتناع عن البناء عليه، علماً أنه في مسيرة الصراع مع المحتلّ، تجارب مماثلة كثيرة شارك فيها الإعلام العبري، وكان هو السلاح التضليلي الأول، مع تجنّد طوعي، من دون أي حد أو مانع مهني، من قبل الإعلاميين. وبحسب التقارير الإعلامية العبرية التي تبدو موجّهة من الأجهزة الأمنية، لا تضع إسرائيل لنفسها، بمعنيّة

وكيلها الفلسطيني في الأراضي المحتلة، مهلة زمنية لإعادة الأسرى، بل تجعل المهلة شبه مفتوحة، وهو إجراء دفاعي من شأنه أن يؤجّل ما أمكن إعلان الفشل، إن استمرّ نجاح الأسرى في التواري، فضلاً عن توجيه رسالة إسرائيلية إلى الوعي الفلسطيني، هي بمثابة محاولة لكسر مقولة إن عامل الزمن يلعب لمصلحة المحرّرين، وبالتالي الانقضاء مسبقاً على الانتصار الفلسطيني والحدّ من تداعياته، في المرحلة الفاصلة التي تأمل إسرائيل أن لا تكون طويلة، إلى حين إعادة الأسرى، في حال تمّ لها الأمر. وكبي لا تُتوهم وطنية من يعملون لمصلحة العدو، عبر «التنسيق الأمني» مع أجهزته، كان لافتاً التنسيق الذي أدّى إلى نجاح عمليات الاعتقال التعسّفية بحق أقارب الأسرى وأصدقائهم ومعارفهم في جنين، حيث السيطرة الاسمية لأجهزة السلطة. وهو ما لا يتعلّق بأمور إجرائية ميدانية، عبر إجلاء القوات الفلسطينية نفسها منعاً للاحتكاك المباشر مع العدو وتسهيلاً لمهمة الاعتقال فقط، بل يشمل أيضاً تعاوناً استخبارياً، ترد إشارات في التقارير الإسرائيلية. وفي هذا الإطار، أشارت «القناة 12» العبرية إلى أن «هناك سلسلة من الأعمال في المجالين العلني والسري، في حين أن التركيز هو على الجهد الاستخباري، في منطقة جلبوع نحو خطّ التماس، وأيضاً في منطقة جنين داخل مناطق السلطة الفلسطينية، وهذه الأعمال تجري طوال الوقت على يد الشبابك وجهات إضافية (السلطة الفلسطينية)، وحتى الآن لا يمكن القول إن هناك اختراقاً، لكن هذه الجهود، كلّ مرة، تُقرب المحقّقين، وتُعلّمنا أمراً معيّناً يمكن أن يقود بمعلومات استخبارية إلى توقيف المخربين الهاربين». تبقى الإشارة إلى القلق الإسرائيلي من البيان الصادر عن «حركة الجهاد الإسلامي» (خمسة من أصل الأسرى الستة هم من «الجهاد»)، التي هدّدت بأنه في حال أصيب الأسرى، أو قُتلوا، فإنها ستستهدف إسرائيل بالصواريخ. ويمثّل هذا التهديد عامل ضغط على الاحتلال، كما من شأنه منع التمادي في الاعتداء على الأسرى، في حال استطاع العدو إلقاء القبض عليهم. كذلك، يجدد التهديد الربط بين قضايا المناطق الفلسطينية المحتلة على اختلافها، مع القدرة العسكرية الموجودة في غزّة، والتي سعت إسرائيل طويلاً لإنهاء ارتباطها بغير القطاع، وتبيّن فشل محاولاتها خلال مواجهة «سيف القدس» الأخيرة، والآن يعاد تأكيد تلك المعادلة بوصفها قائمة ومفعلة. وكيفما اتفق، يمكن القول إن الفلسطينيين انتصروا في معركة انتزاع حرّيتهم من القبضة الأمنية الإسرائيلية، وهم الآن في معركة ما بعد الخروج، والتي سيكون الانتصار الثاني فيها، إن لم تتكالب إسرائيل وعملاؤها وحلفاؤها على الأسرى، مُحققاً لا محالة.

6 - دلالات الخروج للحرية:

أشارت صحيفة "جورزالم بوست" الاسرائيلية، إلى إخفاقات أمنية عدة وقعت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، في تأمين سجن جلبوع، ما أدى إلى نجاح تحرر الأسرى الفلسطينيين. وقالت الصحيفة العبرية، إن الإجراءات التي كانت متبعة في جلبوع، هي نقل الأسرى إلى زنازين مختلفة كل ستة أشهر، وعدم الخلط بينهم. وكشفت أن المجاهد الزبيدي، وهو عضو في فتح، كان قدم الطلب بنفسه لوضعه في الزنزانة نفسها مع أعضاء حركة الجهاد الإسلامي الذين "هرب" معهم في النهاية، لافتة إلى أنه لسبب ما، لم يرفع الطلب أي علامات حمراء وتم الموافقة عليه، وهو ضد البروتوكول. ونوهت بأن هناك مشكلة وإخفاق أمني آخر، متعلق ببقاء ثلاثة من الأسرى في زنزانة واحدة، بعدما حاولوا قبل سنوات الهرب الجماعي في الماضي. وذكر مسؤول إسرائيلي رفيع في مصلحة السجون، لموقع "يديعوت أحرونوت"، إن حراس السجن لم يجرؤوا عمليات التفتيش اليومية التي كان من المفترض أن يجرؤوا، وهو ما سمح للأسرى بحفر نفقهم دون اكتشافهم. ولفتت جورزالم بوست، إلى أن هناك مشكلة أمنية أخرى تتعلق بأمن السجن وهي أن مخططات السجن، كانت متاحة لأي شخص ليراها على الموقع الإلكتروني لشركة الهندسة المعمارية التي شاركت في البناء. وذكرت مواقع عبرية، أن سجن جلبوع نفسه لم يتم بناؤه بشكل آمن، نظرا لبنائه على ركائز متينة، ما يعني وجود جيوب هوائية في مواقع مختلفة أسفل السجن، ما يجعل مهمة حفر نفق الهروب أسهل.

بالتالي يمكن القول ان نجاح ستة أسرى فلسطينيين في التحرر من قيود سجن جلبوع الإسرائيلي المحصن يُشكل عملية نوعية وتطوراً بالغ الأهمية في مجال مقارعة الاحتلال، كما أنّ عملية بهذا الشكل وفي هذه الظروف وهذا التوقيت حملت بكل تأكيد الكثير من الدلالات المهمة التي يجب التوقف عندها:

- أولى هذه الدلالات وأهمها هي أن فلسطين لا تزال توحد أحرار العالم، وهي برغم كل ما يقال عن تراجع الاهتمام بها لا تزال القضية الأكثر حيوية في العالم وليس في الدول العربية فقط. وتأتي هذه الأهمية والحيوية من كون فلسطين تمثل حالة الاحتلال الوحيد المباشر المتبقي في هذا العصر، ومن أن طبيعة الصراع فيها

واضحة لا التباس حولها، فهي صراع بين شعب محتل يتعرض للظلم والاضطهاد والسرقة والقتل اليومي وبين احتلال غاشم مدجج بالسلاح والخراقة والدعم المالي والعسكري والسياسي من قوى الاستعمار العالمي. لكن الاهتمام بالقضية الفلسطينية ليس مضمونا على أية حال، بل إنه مرتبط بالفعل الفلسطيني، وبالاشتباك مع الاحتلال. وقد تأكدت هذه المعادلة في السنوات الأخيرة عدة مرات، إذ أصبح الفلسطيني وقضيته مهمشين ومتهمين ومحل سخرية وهجوم من قبل جيوش إلكترونية تعمل لصالح أنظمة عربية استبدادية لا تقل صهيونية عن "إسرائيل". برغم أن حملات الكذب والتضليل لم تتجح، إلا أن غياب الفعل الفلسطيني المستمر والمستدام بعد نهاية انتفاضة الأقصى أعطى المجال للرواية الصهيونية لتتسرب بين بعض الفئات الشابة تحديدا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن هذه الرواية سقطت وتسقط مع كل عملية اشتباك بين الفلسطينيين والاحتلال.

لقد حدث ذلك في الصمود البطولي للمقاومة في غزة أثناء الحروب العدوانية التي شنت عليها على مدى أكثر من 15 سنة، وحدث أيضا في المحطات التي انتفض فيها الشعب الفلسطيني لأجل القدس، ويحدث عند كل عملية اشتباك فردية أو جماعية مع الاحتلال. وبالتالي ستبقى فلسطين مهوى قلوب شرفاء العالم وحراره، ولكنها تحتاج للاشتباك مع الاحتلال لتستمر في موقعها من النقاش والتأييد والاهتمام العالمي.

- ثاني الدلالات التي أظهرها تحرر أسرى سجن جلبوع هي الإلهام الذي تمثله فلسطين لأحرار العالم وخصوصا في الدول العربية. حيث لم يفتح الأسرى حفرة لتحرير أنفسهم من السجن فقط، بل فتحوا أيضا شباكا للأمل والفرح عبر العالم. إذ أثبت الأسرى المنسيون في سجون الاحتلال بأنهم قادرين على الانتصار، وبأن كسر إرادة وقوة السجن ممكنة، وأن نهاية النفق المظلم هي - حقيقة وواقعا - ضوء يملأ الآفاق كما أشار كثيرون عبر تعليقاتهم على الحدث.

لم ينتصر الأسرى فقط لأنفسهم وحريرتهم، ولكنهم ألهموا كل الشعوب المقهورة في العالم بأن الانتصار الكبير على الاحتلال والظلم والاستبداد ممكن، وأن الطريق إليه محفوف بالمقاومة والانتصارات الصغيرة المتراكمة. ستة من الأسرى استطاعوا تحرير أنفسهم من سجون الاحتلال، وحرروا معهم كل مظلومي العالم من وهم العجز والاستسلام، وألهموا شبابا عربيا تمكن اليأس والإحباط منه، وأثبتوا أنه لا قوة أكبر من إرادة "حفاري الانتصار".

- ثالث الدلالات هي ما أثبتته أحداث سابقة أهمها معركة "سيف القدس" وانتفاضة شهر رمضان الأخيرة، وهي أن هناك شيئاً وحيداً فقط يمكن أن يوحد الفلسطينيين وهو المقاومة. والان أصبحت لغة "الحفر" هي اللغة الدارجة في كل فلسطين اليوم، وتوحدت كل الفصائل الفلسطينية على الترحيب بالعملية وتأييدها، وشعر كل فلسطيني بالفخر والاعتزاز ونشوة الانتصار. لا يمكن لأي نهج غير المقاومة والاشتباك مع الاحتلال أن يوحد الفلسطينيين وينهي انقساماتهم المزمنة. ولعل الحدث يوجه رسالة لقوى المقاومة التي تخطئ مرة بعد مرة بمحاولة إنهاء الانقسام عبر التنازل والاقتراب من نهج سلطة أوسلو، والأصل هو أن تسحب هذه القوى السلطة نحو منهجها وبرنامجه وليس العكس. ومن أراد الانقسام فعليه أن يتحسس نبض الشعب الفلسطيني، وهو المقاومة لا سواها. هذا النهج هو الذي عبر عنه الناس في يوم التحرير وأثناء معركة سيف القدس، عندما أصبحت المقاومة رمزا للاعتزاز الشعبي في الضفة والقطاع والداخل المحتل منذ عام 1948، ولا رمز يوحد الناس مثل رموز الاعتزاز الشعبي المعبر عن روحية الناس.

- رابع الدلالات أنّ عملية (انتزاع الحرية)، كما أسمتها حركة الجهاد التي ينتمي إليها خمسة من الأحرار الستة، قد أعادت تسليط الضوء بقوة على قضية الأسرى المنسيين في سجون العدو، وبات يقتصر ذكرهم عند الحديث عن عملية تبادل. النجاح الباهر الذي حققته عملية التحرير

- خامس الدلالات هو نقل القضية إلى الإعلام العالمي. وبغض النظر عن التغطية الإعلامية الغربية المُجحفة، وأنه تمّ التعاطي معها من منطلق أنها شأن يتعلق بأمن الكيان بالدرجة الأولى، إلا أن العملية فرضت نفسها على وسائل الإعلام الغربية، حاملة معها قضية الأسرى الفلسطينيين. أضف إلى ذلك أن العملية حصلت في وقت تحتم فيه المفاوضات بين المقاومة في غزة والحكومة الصهيونية على عملية تبادل أسرى جديدة، ما منح الجانب الفلسطيني ورقة ضغط قوية لتصليب موقفه ورفع سقف شروطه، مستفيداً من اللطمة التي تلقتها المؤسسة الأمنية الصهيونية.

- سادس الدلالات ان العملية استقطبت احتضاناً شعبياً فلسطينياً قلّ نظيره، استطاع أن يوحد بين الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة في عام 1948، والشعب في الضفة الغربية، حول هدف واحد: حماية الأسرى وتأمين كل ما يلزم لدعمهم.

- سابع الدلالات انه على جانبي الخط الأخضر، كان كل فلسطيني يعدّ نفسه لاستقبال هؤلاء الأبطال أو اللقاء بهم، حسبما تطيقه ظروف كل منهم بطبيعة الحال. وفي الضفة الغربية، استعدت مدينة جنين، مسقط رأس المحررين جميعهم، لاحتضان هؤلاء الأبطال لحظة تمكّنهم من الوصول إليها. واستنفرت الفصائل والقوى والعشائر جميعها لخوض معركة الحماية أياً يكن الثمن الذي تدركه جنين جيداً. وفي الداخل الفلسطيني المحتل، نثر العديد من الأهالي الطعام في الحقول وبين الوديان لعله يكون من نصيب أسير جائع مطارد. وخلال 24 ساعة فقط، تلقت الشرطة الصهيونية 250 اتصالاً للتبليغ عن مشاهدة الأسرى، في عملية تمويه واستنزاف وتضليل متعمّدة يمارسها شعب بأكمله.

- ثامن الدلالات ان العملية احييت سيرة المقاومة الأولى، أيام الاحتلال الإنكليزي، ومعارك الشهيد عز الدين القسام وإخوانه. وفي اثناء الانهيار الأمني الصهيوني، التحمت الذاكرة الفلسطينية بالأرض، محطمة جدار الخط الأخضر الوهمي الممتد على مدى أكثر من سبعين عاماً حاول العدو خلالها تمزيق وحدة الشعب والأرض، فجاءت العملية لتجعله سراياً.

- تاسع الدلالات انه ومرة جديدة، ادى التوقيت دوره: إذ حدثت العملية على أعتاب الذكرى الـ 28 للتوقيع على اتفاقية أوسلو؛ فكانت صفة في وجه كل الذين راهنوا أو عملوا على تمزيق فلسطين أرضاً وشعباً.

- عاشر الدلالات انه لم يكن بمقدور أجهزة الأمن الصهيونية، ولا الأجهزة الأمنية العميلة التابعة للسلطة الفلسطينية، تجاهل هذا الاحتضان الشعبي الكبير للأسرى. بحيث أصبح إلقاء القبض على الأسرى ككرة النار الملتهبة التي يتقاذفها الطرفان بينهما.

- الدليل الحادي عشر هو ان المأزق الأمني الصهيوني كان يتعمق أكثر فاكتر مع مرور كل ساعة اخرى من الوقت يتمكن فيها الأسرى من البقاء احراراً. والمأزق يتحول إلى طامة كبرى طالما أنّ أجهزة الأمن الصهيونية لا تستطيع إلقاء اللوم بالفشل على غيرها.

7 - في المؤشرات الاستراتيجية :

ثمة العديد من المؤشرات الاستراتيجية المهمة لهذه العملية البطولية، والتي ينبغي قراءتها وتحليلها والتوقف عندها طويلاً، وأهمها ما يلي :

أولاً: هذه العملية شكلت اختراقاً مهماً لأحد أكثر الأنظمة الأمنية تحصيناً في العالم، حيث أنها تشكل ضربة مخزية لمنظومة الأمن الاسرائيلية، إذ أن السجن موجود داخل الخط الأخضر وهو بالغ التحصين، ويستخدم فيه الاسرائيليون أحدث أنظمة المراقبة الالكترونية، فضلاً عن أن المنطقة المحيطة به مكشوفة بالكامل وبعيدة نسبياً عن المناطق المأهولة بالفلسطينيين. الأمر الذي يعني بأن اختراق كل هذه الحصون أمر أشبه بالمعجزة العملانية الى حد الأسطورة.

ثانياً: عملية بهذا النوع وهذا الاتقان وهذه الدقة تعني أن أساليب المقاومة الفلسطينية تشهد تطوراً وجرأة ودقة لا سابق لها وعلى كافة المستويات، إذ أن هذه العملية ليست عسكرية ولم تشهد إطلاق رصاصة واحدة وإنما هي عملية اختراق أمني بالغة التعقيد وبالغة الدقة، والقصة هنا ليست في كيفية حفر نفق بهذا الحجم وهذا المكان وهذه الإمكانيات مع التسليم بأن هذه معجزة، وإنما القصة الأكبر أن الفلسطيني أصبح لديه القدرة على اختراق المنظومة الأمنية الاسرائيلية وهذا سيفتح الباب لعمليات مختلفة وبأنواع ابداعية مختلفة، ويفتح الباب أمام صراع أدمغة بين الفلسطينيين والاحتلال.

ثالثاً: من المؤكد أن الأسرى المحررين بهذه العملية قد تلقوا المساعدة من الخارج، وغالباً من حركة الجهاد الاسلامي التي ينتمي اليها خمسة من الأسرى الفارين، وهنا رسالة مهمة مفادها أن الفصائل لا تنسى أسراها في السجون وتعمل على تحريرهم ولو طال الزمن، وهذا ما حدث عندما نفذت حركة حماس عملية اختطاف الجندي جلعاد شاليط واستبدلته بأكثر من ألف أسير فلسطيني، وكذا عملية التبادل التي نفذتها الجبهة الشعبية القيادة العامة في العام 1985، وقبلها عملية التبادل بين حركة فتح والاحتلال في جنوب لبنان سنة 1983... أما الجديد هنا فهو أن أسرى حركة الجهاد يخرجون من سجن جلبوع بموجب عملية عبقرية وليس بموجب صفقة تبادل.

والخلاصة هي أن عملية خروج الأسرى الستة من سجن جلبوع، حتى لو اعيد القاء القبض على بعضهم، انما تُضاف الى قائمة التحولات التي يشهدها الصراع والمواجهة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فهي ضربة معنوية وعمالانية كبيرة لمنظومة الأمن الاسرائيلية، وتحرك جديد باتجاه تحرير أسرى لا يُمكن أن يقبل الاحتلال بإخلاء سبيلهم في أية صفقة تبادل قادمة، كما أن هذه العملية تدل على تطور نوعي لدى الفصائل (وخاصة حركة الجهاد) سواء من الناحية الأمنية أو من حيث الأساليب المستخدمة.

8 - خصائص الأسرى الأبطال:

تفاعل الفلسطينيون وكثير من الناشطين في العالم مع هروب الأسرى الفلسطينيين الستة من سجن جلبوع الإسرائيلي، القريب من مدينة بيسان (شمال فلسطين)، وفيما يلي بيانات الأسرى الشخصية من نادي الأسير الفلسطيني:

أبرز هؤلاء الأسرى الأسير محمود عبد الله علي عارضة (46 عاما)، من مواليد 1975/1/1، من بلدة عرابة في جنين (شمال الضفة الغربية المحتلة)، معتقل بتاريخ 1996/9/21، ومحكوم بالسجن 99 عاما، واتهمه الاحتلال بتشكيل خلايا عسكرية، والتستر على الشهيد صالح طحاينة الذي استطاع الهرب من سجن النقب، وقتله جيش الاحتلال في تسعينيات القرن الماضي.

يقول الأسير المحرر والمبعد إلى قطاع غزة طارق عز الدين وأحد العارفين بمحمود، إن محمود العارضة من الهيئة القيادية العليا لأسرى حركة الجهاد الإسلامي في السجون، واعتقل أول مرة عام 1992 بتهمة تنفيذ عمليات عسكرية ضد جيش الاحتلال الإسرائيلي، وحكم عليه بالسجن 4 سنوات، أمضى منها 3 سنوات ونصف السنة، وأفرج عنه بعد اتفاق أوسلو عام 1994. ويعّد محمود العارضة -وفق عز الدين- من الأسرى المفكرين، فله مؤلفات في الأدب والثقافة والأمن، وحافظ للقرآن الكريم، وصنّفه الاحتلال من الأسرى الخطرين في سجونهم بعد محاولته الهرب، وقدرته على تشكيل خلايا عسكرية وهو داخل السجن. ويضيف عز الدين أن محمود من عائلة مناضلة، فشقيقه أحمد اعتقل مدة 21 عاما، وشقيقه رداد اعتقل مدة 19 عاما، وشقيقه شداد أمضى بضع سنوات داخل السجون، فضلا عن شقيقته هدى الأسيرة المحررة التي تعيش اليوم في غزة.

الأسير الثاني هو أيهم فؤاد نايف كممجي (35 عاما)، من مواليد 1986/6/6، في كفر دان غرب جنين (شمال الضفة الغربية المحتلة)، ومعتقل منذ 2006/7/4. يقول شقيقه عماد إن أيهم كان من عناصر الاستخبارات العسكرية الفلسطينية، وتم توقيفه في سجن جلبوع التابع للسلطة الفلسطينية عام 2004، بعد اتهامه بعملية ضد الاحتلال، ولكن جيش الاحتلال الإسرائيلي اقتحم السجن الفلسطيني، واعتقله مع اثنين آخرين اتهمهما بقتل جندي إسرائيلي. ويقول عماد كممجي إن شقيقه أيهم حاول الهرب من السجن عام 2014، ولكن إدارة سجون الاحتلال اكتشفت الأمر، ونقلته إلى الزنازين في طوابق عالية وليست أرضية،

ويعد من عناصر حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وحكم عليه بعد اعتقاله بالسجن مؤبدين ومدى الحياة، وأكمل أيهم دراسة الماجستير في السجون، إضافة إلى أن شقيقه عهد ما زال معتقلا داخل سجون الاحتلال. الأسير الثالث هو محمد قاسم أحمد العارضة (39 عاما)، المولود في 1982/9/3، وهو من بلدة عرابة في جنين، ومعتقل منذ 2002/5/14، ومحكوم بالسجن 3 مؤبدات و20 عاما. يقول باسم العارضة شقيق محمد إن الاحتلال اعتقل محمد عام 2001، واستطاع بعد 18 يوما الهرب من سجن عوفر القريب من رام الله، ولكن بعد مطاردته على مدار أشهر اعتقل مرة أخرى في رام الله (وسط الضفة الغربية) في 2002/5/14، بتهمة المسؤولية عن قتل 3 مستوطنين وجرح 60 آخرين في ما يعرف بعملية معسكر 80 في حيفا. ويعدّ محمد -وفق شقيقه باسم- من مؤسسي سرايا القدس (الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين)، وحصل على شهادة الماجستير بالتاريخ قبل شهرين، وهو داخل السجون، وتنتقل من سجن إلى آخر قبل أن يستقر به الحال قبل قرابة 4 أشهر في سجن جلبوع الذي استطاع الهرب منه.

الأسير الرابع هو زكريا محمد عبد الرحمن الزبيدي (46 عاما)، من مواليد 1975/1/19، من مخيم جنين (شمال الضفة الغربية المحتلة)، وهو أسير موقوف منذ عام 2019 ولم يحكم عليه بعد. شقيقه يحيى قال إن زكريا اعتقل أول مرة وهو في سن 16 عاما خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وأمضى 4 سنوات داخل سجون الاحتلال، قبل إطلاق سراحه بعد اتفاق أوسلو عام 1994.

هدم الاحتلال منزل زكريا بعد اعتقاله الأول، وهو مصاب بقدميه وما زال يعاني من تبعات الإصابة -وفقا لشقيقه يحيى- وتعرض زكريا لمحاولات اغتيال عدة في الانتفاضة الثانية؛ لأنه كان قائد كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح في جنين. أصدر الاحتلال عفو عن زكريا عام 2007، ولكنه عاد إلى مطاردته عام 2012، فاضطر إلى البقاء في سجن الأمن الوقائي الفلسطيني مدة 4 سنوات، قبل أن يأتيه عفو آخر عام 2017. وأعاد الاحتلال اعتقاله عام 2019 مع المحامي طارق برغوث الذي حكم عليه مدة 15 عاما، بتهمة إطلاق النار على جنود جيش الاحتلال، بالشراكة مع زكريا الزبيدي.

الأسير الخامس هو يعقوب محمود أحمد قادري (49 عاما)، المولود في 1972/12/22، والمعتقل منذ 2003/10/8، وهو من منطقة بير الباشا في محافظة جنين (شمال الضفة الغربية). يقول أيوب قادري شقيق الأسير يعقوب إن شقيقه اعتقل مرات متعددة داخل سجون الاحتلال، وكان يمضي فترات متفاوتة منها سنة

ونصف السنة، أو بضعة أشهر، ولكن الاعتقال الذي كان عام 2003 جاء بعد اتهامه بتجهيز عبوات ناسفة واستخدامها من قبل استشهاديين في تنفيذ عمليات ضد جنود الاحتلال والمستوطنين. وأكد قادري أن شقيقه يعقوب يعاني ألما في ظهره لوجود انزلاق غضروفي، وكذلك يعاني مشاكل في ضغط الدم، ونقل مرات عدة إلى عيادات السجن لمعالجته، وهو محكوم بالسجن مؤبدين، و35 عاما.

الأسير السادس هو مناضل يعقوب عبد الجبار انفيعات (26 عاما) المعتقل منذ بداية عام 2019، وهو من بلدة يعبد من محافظة جنين (شمال الضفة الغربية المحتلة)، من مواليد عام 1995. يقول نضال انفيعات إن شقيقه مناضل اعتقل مرات عدة، وأمضى ما مجموعه قرابة 6 سنوات داخل سجون الاحتلال، كان من ضمنها اعتقال إداري بلا تهمة، وفي اعتقاله الأخير بداية 2019 تم تحويله إلى الاعتقال الإداري 6 أشهر، وبعد ذلك أصبح يحول إلى المحاكم في محاولة من الاحتلال لتثبيت تهمة عليه، إلا أنه يعد أسيرا موقوفا بلا تهمة أو حكم واضح. وفي السياق اتهمت هيئة شؤون الأسرى والمحررين -التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية- إسرائيل بمواصلة "الجرائم الطبية" و"سياسة القمع والاضطهاد الجسدي والنفسي" بحق الأسرى في سجونها.

خاتمة:

عمليات الهروب والتخلص من سجون الاحتلال الإسرائيلي التي قام بها الأسرى الفلسطينيون كانت بمثابة أفكار دائمة تعتمل في مخيلاتهم، فتجربة الأسرى للخلاص من السجن مليئة بعمليات الهروب، الناجحة منها، والفاشلة، ولم تُغلق أبواب الزنازين الموصدة، نوافذ الأمل لدى الأسرى في طلب الحرية. ولم تكن عملية انتزاع الأسرى الستة حريتهم مؤخرا من سجن "جلبوع" الأولى من نوعها، وفي ما يلي أبرز العمليات التي سبقتها:

1- مهاجمة سجن عتليت بعهد الانتداب البريطاني 1938:

في 16 تموز/ يوليو عام 1938 هاجم 200 ثائر فلسطيني سجن عتليت البريطاني الواقع جنوبي مدينة حيفا وخاضوا معركة لمدة ثلاث ساعات قتلوا خلالها 20 سجانا بريطانيا وحرروا كافة أسرى السجن.

2- سجن شطة 1958:

بتاريخ 31 تموز/ يوليو 1958، سجّل سجن "شطة" شمالي الأغوار، أكبر عملية هروب من السجون الإسرائيلية. وفي حينه، خاض نحو 190 أسيرا فلسطينيا مواجهة مع سجانينهم، وسيطروا على عدد منهم، فاستشهد 11 أسيرا، وقُتل سجانان إسرائيليان، ونجح آنذاك 77 أسيرا بالهرب.

3- ثلاث محاولات للأسير حمزة يونس: تمكّن الفلسطيني حمزة يونس من قرية عارة المثلث، من الفرار من اعتقاله ثلاث مرات. الأولى: من سجن عسقلان في 17 نيسان/ أبريل 1964؛ والثانية: من المستشفى عام 1967، والثالثة: من سجن الرملة عام 1971.

4- سجن رام الله 1969: تمكن محمود عبد الله حمّاد، ابن قرية سلواد شمالي شرق رام الله، من الهروب خلال نقله من سجن إلى آخر في تشرين ثان/ نوفمبر 1969، وظل مطاردا لتسعة أشهر قبل أن ينتقل إلى الأردن.

5- هروب من المحكمة 1983:

نجح ابن بلدة سلواد، ناصر عيسى حامد، في الهروب من محكمة الاحتلال برام الله في 27 كانون الثاني/ يناير 1983، لكنه اضطر لتسليم نفسه بعد أيام من المطاردة.

6- الهروب الكبير من سجن غزة 1987: في 17 أيار/ مايو عام 1987، وقع الهروب الكبير من سجن غزة، بعد قص قضبان نافذة المرحاض. وكان العقل المدبر للهروب هو الشهيد والأسير السابق مصباح السوري المولود في مخيم المغازي في قطاع غزة عام 1954، والذي سبق وحاول الهروب من سجن بئر السبع أكثر من مرة. إلى جانب السوري كان أيضا: صالح اشتيوي، وسامي الشيخ خليل، ومحمد الجمل، وعماد الصفاوي، وخالد صالح. وتمكن السوري من الاختفاء 4 أشهر، لكنه استشهد في اشتباك مع قوات الاحتلال، ثم استشهد محمد الجمل وسامي الشيخ خليل بعد أشهر، واعتقل صالح اشتيوي بعد 7 أيام من الهرب، في حين تمكن عماد الصفاوي، وخالد صالح من مغادرة غزة.

7- سجن نفحة عام 1987: نجح الأسير خليل مسعود الراعي من حيّ الزيتون بغزة، مع رفيقيه شوقي أبو نصيرة وكمال عبد النبي، في الهروب من سجن نفحة، لكن أعيد اعتقالهم بعد ثمانية أيام خلال محاولتهم المغادرة إلى مصر.

8- هروب الأسير "النايف" 1990: في 21 أيار/ مايو 1990 تمكن الأسير عمر النايف، وهو من مدينة جنين، من الهروب من السجن عندما نقل للعلاج في مستشفى بيت لحم (جنوب) إثر إضرابه عن الطعام، وذلك بعد مضي أربع سنوات من اعتقاله. وبعد فترة وجيزة نجح في المغادرة إلى الأردن ثم إلى بلغاريا عام 1994، وهناك اغتيل داخل مبنى السفارة الفلسطينية في 26 شباط/ فبراير 2016.

9- سجن "كفار يونا" 1996 : في 4 آب/ أغسطس 1996، نجح غسان مهداوي، ورفيقه توفيق الزين في الهرب من سجن "كفار يونا" (وسط) عبر نفق بطول 11 مترًا، في أول هروب لأسير فلسطيني عبر نفق، وذلك بعد خلع البلاط. لكن الاحتلال أعاد اعتقال مهداوي في العام التالي، فيما اعتقل الزين عام 2000.

10- الهروب من سجن عسقلان 1996: في العام 1996، حاول 16 أسيرًا، الهروب عبر حفر نفق أرضي، في سجن عسقلان. وتمكن الأسرى من حفر مسافة 17 مترا تحت الأرض، لكن انسداد شبكة الصرف الصحي، أثارت شكوك إدارة السجن بوجود عملية حفر لنفق، وأجرت تفتيشًا، وهو ما أفشل العملية.

11- سجن شطة 1998: حاول عدد من الأسرى أبرزهم عبد الحكيم حنيني وعباس شبانة وإبراهيم شلش، الهرب عبر حفر نفق أرضي، من داخل الزنزانة، إلى خارج السجن، ونجحوا في ذلك. لكنهم فوجئوا بعد خروجهم من فترة النفق، خارج السجن، باكتشاف كلاب بوليسية لهم، حيث تم اعتقالهم مجددًا.

12- الهروب من سجن "عوفر" 2003:

أ) عملية في 21 كانون الثاني/ يناير 2003 هرب الأسيران من سجن عوفر العسكري في رام الله؛ مهنا زيود من بلدة سيلة الحارثية بجنين والمحكوم لمدة (25) عامًا، وبلال ياسين من بلدة عانين بجنين والمحكوم (23) عامًا.

ب) عملية في 22 أيار/ مايو 2003، هرب فيها الأسير والشهيد لاحقًا، رياض خليفة، والأسير المحرر، أمجد الديك، وكلاهما من بلدة كفر نعمة برام الله، والشهيد خالد شنايطة من بلدة العبيدية ببيت لحم.

13- سجن "جلبوع" 2014: أعلنت إدارة السجون، في 4 آب/ أغسطس 2014، إحباط محاولة هروب جماعية لأسرى من سجن "جلبوع"، بعد قيام أسرى بأعمال حفر في نفق من مرحاض إحدى الزنازين.

14- سجن إيشل 2016: قالت إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية إنها أحبطت محاولة أسير فلسطيني الهرب من "طاقة تهوية" بسجن "إيشل" بمدينة بئر السبع (جنوب) في 10 تشرين أول/ أكتوبر.

15- عملية الهروب عبر النفق من سجن "جلبوع" عام 2021 : بحسب سلطة السجون الإسرائيلية، فإنه يشتبه بأن الأسرى تمكنوا من انتزاع حريتهم عن طريق خط مجاري. ووصف مسؤول في سلطة السجون الإسرائيلي خروج الأسرى بأنه "إخفاق بحجم لم تشهد سلطة مثيلاً له. وهذا يوم الغفران لسلطة السجون. وتحت أنظار ضباط السجن والمخابرات نجح ستة أسرى على مدار فترة طويلة جداً في التخطيط مع جهات من الخارج لهروب من السجن وحفر نفق". وقد كشف موقع "أكسيوس" الأميركي عن تفاصيل مثيرة حول عملية فرار 6 أسرى فلسطينيين من سجن "جلبوع" الإسرائيلي في شمالي الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأوضح الموقع أنه في ليلة الأحد عند حوالي الساعة 1:30 صباحاً، فرّ السجناء الستة عبر نفق بدأ من حفرة تحت الزنزانة رقم 5 وانتهى على بعد 50 قدماً على الجانب الآخر من جدران السجن. وأضاف أنه وبعد ساعة ونصف من عملية التحرر، وصلت إلى الشرطة الإسرائيلية التقارير الأولى عن الأسرى من مزارعين قالوا إنهم لمحوهم واشتبهوا بهم. وبعد ساعة فقط اكتشف حراس السجن "مَن هم السجناء المفقودون"، مشيراً إلى أنّ عملية مطاردة ضخمة بدأت لتحديد مكان الفارين. وأعلنت شرطة الاحتلال الإسرائيلي، عن إقامة نحو 200 حاجز على الطرق، في إطار الجهود للبحث عن الفلسطينيين الستة الفارين من سجن "جلبوع" الإسرائيلي. وأشارت الشرطة الإسرائيلية إلى إغلاق جميع المعابر في الضفة الغربية مع انتشار عسكريين للتحقق من هويات جميع الفلسطينيين العائدين إلى الضفة من العمل في الأراضي المحتلة. وأعلن الاحتلال الإسرائيلي، استنفاراً أمنياً للشرطة والجيش وجهاز "الشاباك" للأمن الداخلي، وأُخذت إجراءات واسعة النطاق لـ مطاردة الفلسطينيين الستة الفارين من سجن "جلبوع".

الجدير بالذكر أنّ 4 آلاف و850 أسيراً وأسيرة فلسطينيين يقبعون داخل 23 سجنًا ومعتقلاً ومركز توقيف تابعة للاحتلال الإسرائيلي، ويعانون من انتهاكات عديدة، وفق مؤسسات فلسطينية معنية بالأسرى.

خلاصة وملاحظة:

أعلنت إذاعة الجيش الإسرائيلي مساء يوم 10 سبتمبر (أيلول) 2021 عن أنه أُعيد اعتقال اثنين من الأسرى الفلسطينيين الذين فروا من سجن جلبوع، ووضحت أنهما: يعقوب قادري ومحمود عارضة. وفي لحظات الفجر الأولى من تاريخ 11 سبتمبر 2021، تمت إعادة اعتقال أسيرين آخرين هما زكريا الزبيدي ومحمد

عارضة. لكن على الرغم من الغبطة الإسرائيلية بعد التمكن، وللاسف، بالتعاون مع سلطة أوسلو العميلة، من إعادة اعتقال أربعة من الأسرى الفلسطينيين الستة الذين تحرروا من سجن جلبوع، إلا أن فصائل المقاومة توعدت الاحتلال، على هذه الخلفية بالتصعيد نتيجة ممارساته ضد الأسرى، لیتصاعد التوتر على حدود قطاع غزة، منذراً بجولة اقتتال جديدة، يبدو أن العدو بات يتحضر لها، وفق ما تشير إليه استعداداته على جبهة القطاع. في المقابل يحاول الاحتلال ذر الرماد في العيون وتحويل انتباه الناس عن فشله، من خلال التقليل من أهمية الانجاز الأسطوري الذي حققه الأسرى، حيث تم اغراق الإعلام العبري بأن سلوك الأسرى بعد الخروج من السجن يدل على "هواة" وليس على محترفين!

وبعد مطاردة استمرت نحو أسبوعين، أعلنت إسرائيل، فجر الأحد 2021/9/19، إلقاء القبض على آخر اثنين من الأسرى الفلسطينيين الستة الفارين من سجن جلبوع. وأشارت إلى أنه تم إلقاء القبض على أيهم كممجي ومناضل نفعيات في مدينة جنين شمالي الضفة الغربية. وفي تفاصيل العملية ان مدينة جنين ومخيمها بدأت تتجهز لأي تصعيد إسرائيلي، ولأول مرة منذ انتهاء الانتفاضة الثانية شوهد مقاومون مسلحون يتبعون لـ"سرايا القدس" الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي بشكل مكثف قالوا إنهم مستعدون لحماية الأسرى والذود عن جنين. واستعداد أهالي جنين دفع إسرائيل إلى بذل أكثر من أسبوع للتخطيط لعملية الاعتقال، وعلى الرغم من معرفتها لمكان وجود الأسرى إلا أنها لم تقتحم المدينة، ووضعت خطة مخادعة لتنفيذ عملية الاعتقال. وكشف المحلل العسكري لصحيفة "يديعوت أحرونوت" رون بن يشاي أن "معلومات استخباراتية دقيقة وصلت إلى أجهزة الأمن الإسرائيلية قبل نحو خمسة أيام حول مكان وجود الأسرى". وقال إن "الأجهزة الإسرائيلية شعرت بأن العملية ممكنة حينما تأكدت أن الأسرى في مدينة جنين نفسها وليس في مخيم جنين". وبموجب "خدعة" الاحتلال، فقد أرسل الجيش الإسرائيلي في الوقت ذاته الذي دخل فيه لاعتقال الأسرى كتائب مختلفة من قوات الجيش إلى مناطق متفرقة في جنين، ودفع بكتيبة إلى مخيم جنين في حدود الساعة الواحدة فجراً على وجه التحديد. وفي السياق تقول "يديعوت احرونوت" إن الجيش دفع بكتيبة إلى المخيم لإيهام الناس هناك بأن عملية ما ستجري وصرف الأنظار عن العملية الأخرى التي تجري في منطقة بعيدة لاعتقال الاسيرين الباقين. تضيف: "التخطيط لهذه الخدعة بدأ يوم الجمعة الماضي، خلال ذلك أشرف رئيس هيئة أركان الجيش ومسؤولون في وزارة الدفاع، كذلك رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان" ورئيس

جهاز الأمن العام الشاباك على رسم ملامحها، وذلك في مقر هيئة الأركان الإسرائيلية. وتشير الصحيفة إلى أن إسرائيل استعانت بأجهزة تكنولوجية متطورة من أجل تنفيذ عملية اعتقال الأسيرين. بدوره، كشف موقع "واللا" الإسرائيلي أن "الخدعة" تطلبت أيضاً إرسال قوات خاصة وقوات من الجيش إلى أحياء أخرى من جنين خلال تلك الليلة وليس إلى المخيم فحسب "تم إرسال القوات إلى أهداف وهمية في إطار عملية تضليل المسلحين في المدينة". ويضيف "بعدها تهيأت الظروف كافة، انطلقت وحدة إلى المنزل الذي استتر فيه الأسيران، الوحدة مؤلفة من عناصر في الشاباك ووحدة "يمام" التابعة لحرس الحدود والشرطة وحاصرت الحي من كل الاتجاهات ومنعت الوصول إليه، وطالبت الأسيرين بتسليم نفسيهما. وذكرت القناة 12 العبرية أن قوات الاحتلال اعتقلت إلى جانب الأسيرين، شخصين آخرين بشبهة "مساعدة الأسرى"، مشيرة إلى أن مواجهات اندلعت مع مسلحين في منطقة قريبة من منطقة اعتقال الأسرى.

في المحصلة كانت خطة الأسرى تركز في المقام الأول على كيفية التحرر من هذا السجن المنيع وقد نجحوا نجاحاً باهراً في ذلك، الأمر الذي صدم العدو ووضعه في موقف معنوي حرج. وبعد النجاح من الخروج من هذه "الخبزنة"، فمن الوارد والطبيعي أن يكون هناك خلل في سلوك الأسرى، لا سيما أنهم يدركون أن أجهزة "دولة" كاملة تلاحقهم. فبعدهما فشل في معرفة نوايا الأسرى واكتشافه المتأخر لعملية انتزاع الحرية، كان هناك تخبط من قبله في التقدير بل إن جميع تقديرات الشرطة والشاباك وقصاصي الأثر وباقي الجهات الأخرى الضالعة في البحث، اتضح أنها كانت "خاطئة" كلياً. فعلى سبيل المثال؛ كانت التقديرات تفيد بأن هنالك سيارة انتظرت الأسرى وذلك بعدما تمكن قصاصو الأثر ووحدات تحليل الميدان من اكتشاف بقعة ماء اعتقدوا أنها تعود للسيارة التي أقلتهم، لكن اتضح الآن أن الأسرى كانوا يسيرون على الأقدام لمسافات بعيدة (وهذا دليل على قوة الإرادة والإصرار لدى الأسرى لنيل الحرية). وأفادت التحقيقات بأن الحارسة التي كانت في البرج المطل على فتحة النفق كانت نائمة، وبالفعل كانت نائمة ولكنها ليست في ذلك البرج وإنما في برج قريب منه. كما أنها اعترفت أنها سمعت ضوضاء ولكنها عادت إلى النوم (وهذا دليل على الإهمال واللامبالاة). كذلك، كانت التقديرات تشير إلى حصول الأسرى على مساعدات خارجية لكن اتضح خلاف ذلك تماماً بعدئذ. بدوره، قال طلال عوكل، الكاتب والمحلل السياسي الفلسطيني إن إسرائيل "جندت كل إمكانياتها وأجهزتها الأمنية والبحثية، والوسائل التكنولوجية للبحث عن الأسرى". وأضاف أن ذلك "يجعل إمكانية اختباثهم لفترة أطول، أو

وصولهم إلى خارج الحدود الإسرائيلية، أمراً ضعيفاً". وأوضح أن إسرائيل رفعت، منذ لحظة فرارهم من السجن، "درجة التأهب وواصلت البحث عنهم بشكل محموم". ويعتقد المتحدث، أن وصول الأسرى إلى الضفة الغربية في ظل تكثيف إسرائيل من حواجزها العسكرية، وعمليات البحث الأرضية أو الجوية، كان احتمالاً ضعيفاً. وتابع: "سيناريو الاعتقال كان الأقرب خاصة في ظل صعوبة استخدام الهواتف المحمولة، أو التنقل في المركبات عبر الحواجز، أو حتى العثور على منزل يوفر حماية آمنة بشكل كامل، بعيداً عن أعين الشرطة والجيش". واعتبر أن "سبب اعتقالهم بالشكل الأساسي، هو أمني، وذلك نظراً لعدم وجود منزل يوفر لهم الحماية الكاملة". وعن عدم تلقيهم مساعدة من الفصائل، قال المتحدث، إن "إمكانية عمل الفصائل في هذه المناطق ضعيفة جداً وتكاد تكون مستحيلة خاصة وأنها بيئة إسرائيلية". ورأى أنه رغم إعادة اعتقال الأسرى، إلا أنهم "حققوا تفوقاً على العقل والأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية، وأتعبوا إسرائيل لمدة 5 أيام، واستنزفوها مادياً بعد أن كثفت من تواجدها أرضاً وجواً".

من جهة أخرى، قال وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي عومير بار ليف "انتهت عملية مطاردة الأسرى بنجاح ولكن المهمة لم تنته بعد، علينا التأكد من أن مثل هذه العملية لن تعود مستقبلاً، من أجل ذلك فإننا سوف نعرض تشكيل لجنة التحقيق على الحكومة، وسنبدأ في التحقيق في ظروف هروب الأسرى والأسباب التي أدت إلى تنفيذ عملياتهم"، في إشارة إلى التحقيقات الداخلية في تقصير مسؤولين إسرائيليين وسجانين وعناصر شرطة.